خواطر حول مستقبل التعليم فى مصر*

أ.د. حامد عمار**

مع تنوع الرؤى حول التعليم :

الحديث عن التعليم من الأمور التى يتناولها الناس، كباراً وصغاراً، آباء وأمهات، منتمين إلى كافة المهن والصنائع، كتاباً ومثقفين وإعلاميين، قادة تنفيذيين ومشرعين ممثلين للشعب.

كذلك يشيع الحديث عنه بين أقطار الشمال كما يشيع بين أقطار الجنوب. وتتفاخر الأجيال الكبيرة عادة من منطلق رومانسية الماضى بأن تعليمها كان أفضل من الأجيال الأصغر سناً. ويمثل هذا الحديث الذى يجرى عن التعليم على كل لسان حقاً طبيعياً ومشروعاً، لارتباطه بحياة كل فرد فى المجتمع، سواء فى ماضيه أو حاضره أو مستقبل أبنائه وبناته. ونظراً للتفاوت الذى قد يكون شائعاً فى الرؤية بين

---

* محاضرة القيت بمقر المجمع العلمى المصرى فى ٢٠٠٣/٤/٢١.

** أستاذ بكلية التربية (جامعة عين شمس).

تلك الجماعات من البشر، تختلف الآراء والأحكام وأنواع الاهتمامات فى قضايا التعليم فى كليته أو فى مفرداته.

والمستعرض للأقوال المأثورة عن التعليم فى محمل التراث الإنسانى والدينى والشعبى، بل وفى التعبيرات الأكاديمية والفنية والأدبية، يدرك التنوع والاختلاف، بل والتناقض أحياناً فيما يتواتر من هذه المأثورات. وليس ذلك بمستغرب حين ندرك أن ما نطلق عليه أسم "التعليم" إنما هو منظومة دينامية معقدة ومركبة ومتشابكة، تتفاعل دوماً فى حركتها مع مساحات المكان وآفاق الزمان. ويلمس المرء جزءاً منها فى لحظة زمانية معينة أو موقع بيئى محدد، ما جرى لأولئك الذين أغمضوا عيونهم متحسساً كل منهم جزءاً من الفيل ومجسداً لديه تعريفهم للفيل وأوصافه.

ولعله من قبيل فتح الشهية فى هذه الورقة أن أسوق بعض تلك المأثورات لبيان مدى ما تتضمنه من معان تستحق التعليق فى ضوء مفاهيمنا العلمية التربوية الحديثة.

من آيات التراث :

- نبدأ بما ورد فى كتاب الله المجيد إذ يقول سبحانه :
(قُل هَل يَستَوِى الَّذِين يَعلَمونَ والَّذِين لا يَعلمونَ) وهنا تفرقه بيَّنه على أساس معيار العلم بين البشر، وهو معيار عالمى فى الوجود والقدرات الإنسانية المعرفية والسلوكية.
- وندرك ذلك فى قوله تعالى (إنما يخشى الله من عباده العلماء) وفى هذه الآية الكريمة تركيز على الجانب الأخلاقى من سمات العلماء، إذ تتمثل خشية الله فى سلوكهم وأعمالهم وعلاقاتهم.

- وفى الحديث الشريف يقول الرسول صلى الله عليه وسلم (أدبنى ربى فأحسن تأديبى) ويعنى التأديب الإلهى لرسوله الكريم كمال شخصيته بكل معوقاتها الإنسانية لأداء الرسالة السماوية.
- وجاء فى الأثر (أطلبوا العلم ولو فى الصين) كما ورد كذلك فيما معناه (الحكمة ضالة المؤمن ينشدها أنى وجدها) ونتذكر هنا ما يجرى حالياً من صراع حول الأصالة والحداثة، و بين التراث والوافد فى حين أنه يفترض أن كلاً منهما يغذى الأخر ويتغذى منه، وقد يتجاوزها التطور إلى توليد أصالة معاصرة أصيلة فى اندماج عضوى لا ثنائية فيه.
- ومن مقولات السلف (فلان تلقن العلم عن فلان ولقنه لغيره) . وفى قول آخر (يعلم فلان الفقه مع شئ مع عندياته) وتعنى المقولة الأولى الاعتماد على التلقين من شيخ إلى شيخ، بينما تعنى الثانية تعليماً فيه بعض الاجتهاد والرأى الخاص.
- ومن هذا التناقض فى قضايا التعليم والتعلم نورد (جواب ابن عباس حين سئل: بم نلت العلم ؟ فقال : بلسان سئول وقلب عقول) وفى مقابل ذلك ما نجده فى أدبيات الصوفية حين يقولون : (من قال لشيخه لم، فقد هلك).
- ونتابع مقولات السلف لنلحظ ما قاله أحدهم (من أكبر البلية تشييخ الصحيفة) بما يعنى أن الكتاب لا يغنى عن المعلم، وعن الحوار والتساؤل والتفاعل معه.
- ولابن تيمية مقولة (المتعلم من أتقن صنعة من الصنائع) تأكيداً على أهمية المهارات العلمية لا مجرد المعارف النظرية.

من المأثورات الشعبية :

وإذا انتقلنا من المجال الدينى إلى الساحة الشعبية ألفينا كثيراً من الأقوال نقتطف منها ما يلى :

- (العلم فى الصغر كالنقش على الحجر) للدلالة على عمق مؤثرات التعليم فى الصغر، لكنها لا تنطبع فى عقل الطفل بتلك الصورة الجامدة، وإنما هى تتفاعل مع عقله ومدركاته فيكون منها إدراكاً وخبرة خاصة.
- وفى مقابل ذلك المثل نجد ما يعارضه فى سخرية (بعد ما شاب ودوه الكتاب) أى صعوبة التعلم فى الكبر، وقد غدا هذا الرأى غير سديد حين نتحدث اليوم عن تعليم الكبار، وعن استمرار المخ فى النمو مع تواصل الخبرات، وعن التعليم المستمر مدى الحياة فى ضوء متغيرات المعرفة وثورة المعلوماتية.
- ومن الأمثلة الشعبية ما يبرز عوامل الوراثة وسماتها من الوالدين إلى الأبناء والبنات، فيقال (الولد سر أبيه . طُب الجره على فمها تطلع البنت لأمها) بيد أن عوامل الوراثة لا تتحكم تحكماً مطلقاً فى تكوين شخصية الوليد، وسوف يكون لعوامل البيئة وظروف التنشئة الاجتماعية وخبرات التعلم فى مختلف مراحل الحياة ما يطور الإمكانات الوراثية، بل وكثيراً ما تتغلب عوامل البيئة على عوامل الوراثة ونزعاتها.

مقولات تربوية معاصرة :

وثمة مقولات تشيع فى أدبيات التربية المعاصرة، منها :

- (الأسرة هى المعلم الأول وليس أرسطو)، وهى قضية حق لما للأسرة من تأثيرات إيجابية أو سلبية خلال نمو الطفل فى مختلف مراحله.
- (التعليم هو المشكلة وهو الحل) بمعنى أن معوقات التنمية ما قد يعانيه النظام التعليمى من قصور فى كم ونوعية المتعلمين، كما أن خريجيه حين يتميزون بمستوى عال من المعارف والقدرات يصبحون الطاقة المحركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- (ليس هناك تعليم حيادى، فهو إما أن يكون أداة للقهر أو للتحرر) وهذه من مقولات باولو فريرى فيلسوف تربية العالم الثالث فى كتابة "تعليم المقهورين". وهو

يؤكد على تصحيح النظرة المثالية للتعليم على أنه نافع ومفيد فى جميع الأحوال والسياقات المجتمعية، لكنه فى الواقع ليس حيادياً، فإما أن يكبت طاقات المتعلم ويحول دون انطلاق قدراته الاستقلالية فى التفكير والابتكار، وإما أن يطلق تلك الطاقات وينميها.

- ويقرن أمير الشعراء أهمية العلم والمال فى بناء الأمم إذ يعزز كل منهما الآخر فيقول :

بالعلم والمال يبنى الناس ملكهم ... لم يبن ملك على جهل وإقلال

- (التعليم من أكثر المشروعات الاستثمارية عائداً) وهذا يتصل بالاستثمار فى إنشاء المدارس والجامعات الخاصة، فرأس المال هنا لا يتعرض للمخاطرة، ولا تتطلب إدارته قدراً غير معروف من الخبرات يستدعى المغامرة أو المشقة.
- (التعليم منظومة سياسية فى يد القوى السياسية المهيمنة فى المجتمع، فهى التى تقوم بتمويله وإدارته وتوجيهه) وهذا يشير إلى تعبئة التعليم وحشده وضبطه بطرق مباشرة وغير مباشرة من أجل تحقيق أهداف السلطة الحاكمة الايديولوجية والاقتصادية والاجتماعية.
- (حين يفتقد التعليم حرية الإنسان، يفتقد المجتمع الإنسان ذاته) وهى مقولة تؤكد تربية الحرية لدى المتعلم وكل ما يتضمنه مفهوم تعليم الديمقراطية من قيم وتوجهات.
- وفى استهداف التعليم لغرس قيم الطاعة والامتثال للنظام السياسى المتسلط والقامع يقول الروائى السودانى الشهير الطيب الصالح فى روايته "موسم الهجرة إلى الشمال" : (إنهم يرسلوننا إلى المدارس ليعلمونا كيف نقول لهم "نعم")، وأضيف لكى نقول لهم (لعم) وهو مركب من (لا ونعم) لتضمن السلامة فى النفاق.

- وفى نفس التوجه لمقاصد التعليم يقول هيرمان هس : عندما بدأت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ فى كتابه "إذا ما استمرت الحرب" (علمت أنه كان واجب أساتذتنا فى المدرسة أن يعملوا على سحقنا قدر استطاعتهم. وكانوا يطالبوننا بفضائل هم أنفسهم لا يملكونها. والتاريخ الذى وضعوه أمامنا كان خدعة، فبركها الكبار لكى يقللوا من شأننا، ويبقوننا فى أماكننا).
- ومع ما يراه البعض من قصور فى التعليم المدرسى يؤدى به إلى إصدار مقولات ساخرة، وداعية فى تطرفها إلى التخلى عنه :
- يقول برنارد شو (إن تعليمى قد أفسده ذهابى إلى المدرسة)

(My education has been interrupted by my schooling).

وهناك كتاب أمريكى يعلن أن (المدرسة قد ماتت)، The school is dead ، ويرى إيفان ايلتش أنه من الضرورى (تخليص المجتمع من المدرسة) كما جاء فى عنوان كتابه (Deschooling society). ويدعو فريق إلى التعلم خارج المدرسة (Unschooling)، وربما كانت تكنولوجيا التعليم من بعد من عوامل هذا التوجه، حيث يتمكن الإنسان من التعلم فى أى مكان وفى أى وقت ما يشاء أن يتعلم، دون اللجوء إلى مؤسسة المدرسة أو الجامعة.

- وأخيراً يقول أستاذ تربوى أمريكى كما ورد فى عنوان كتابه (إذا أردت أن تكون سعيداً وغنياً فلا تذهب إلى المدرسة) if you want to be happy and rich don't go to school.
- ومن بين طائفة المقولات والمأثورات عن الرؤى والأحكام والتصورات المختلفة عن المنظومة التعليمية وما ينبث فيها من التناقض نجده فى الآبيات المشهورة التالية عن المعلم كقول الشاعر :

قم للمعلم وفه التبجيلا ... كاد المعلم أن يكون رسولا

أرآيت أعظم أو أجل ... من الذى يبنى وينشئ أنفساً وعقولاً

وهذا شاعر آخر يقول :

يا أيها الرجل المعلم غيره ... هلا لنفسك كان ذا التعليم

تصف الدواء لذى السقام وذى الضنى ... كيما يصح به وأنت سقيم

- ومن المقولات فى أهمية التعليم فى الصراع العالمى مهما كانت صوره السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية، ما أورده المؤرخ البريطانى المشهور آرنولد توينبى (إن تاريخ المجتمعات البشرية هو تاريخ المنافسة بين التعليم والكارثة).
- ويشير الدكتور/ حسين كامل بهاء الدين فى كتابه "التعليم والمستقبل" إلى أن مقابلة تحديات المستقبل (تفرض علينا الاهتمام بالتعليم وبجودة التعليم، وليس أمامنا خيار آخر : إما أن نقبل هذه التحديات، وإما أن نعيش على الهامش. وهذا فى تصورى هو مسئولية المؤسسة التعليمية بالدرجة الأولى، وهو . أيضا . مسئولية المجتمع كله).

لقد أطلت فى سوق المقولات والمأثورات والآراء حول التعليم وأحواله، وأهدافه وعملياته وسياساته ومنتجاته ومشكلاته. وقد قصدت من كل ذلك أن يسبح مخيال كل منا مع هذا التنوع والتعدد والتفاؤل والتشاؤم، وأن تتفاعل مع خبراتنا وتصوراتنا وتحيزاتنا من أجل إدراك التعقد فى حركة المنظومة التعليمية، وما يحيط بها من معتقدات وإطارات ثقافية. ومن ثم ما يترتب على ذلك من التحديات فى تصور تعليم المستقبل : تعليم مركب تتدافع فيه قوى وعوامل ومكونات ومفاهيم عديدة، ومستقبل أكثر تعقيداً مجاهيله أكثر من معارفه، لا تفتأ متغيراته فى أن تفرض علينا كل جديد ومتجدد ومفاجئ.

التعليم وعبء التاريخ :

وإذا كانت الرؤية لعملية التعليم والتعلم وللمؤسسة التعليمية ودورها قد تشابكت فيها رؤى شخصية وجماعية وشعبية ودينية وسياسية واقتصادية، ومن زوايا متعددة، فإن الواقع قد تشابك مع مختلف السياقات التاريخية والأزمان الثقافية والسياسية. وفى تطور نظام التعليم تعرضت مؤسساته وأهدافه إلى موجات من المد والجزر، تحكمت فى حركتها عوامل مختلفة، ما تزال آثارها السلبية مترسبة فى خلايا المنظومة التعليمية وبنيتها وتوجهاتها، وفى تفكيرنا نحن، بل وفى تفكير المنظومة نفسها كما لو كانت قدراً مقدوراً. ولعله ليس من المبالغة القول بأن تلك المنظومة تنوء بعبء التاريخ أكثر مما تفوح بعطره وعبقه، سواء تمثل هذا فى التعليم الدينى الأزهرى أو فى التعليم المدنى الحديث.

وهى اعتبارات وعوامل وإن كانت تاريخية، لكنها ما تزال متجسدة فى أبعاد الحاضر، ومن ثم يقتضى الأمر العمل على معالجتها بما يضمن تجاوزها فى أى رؤية مستقبلية على تطوير التعليم. وكما يقال (إن التاريخ لا يموت بسهولة) وبخاصة حين تفتقد الجسارة والجرأة، ويطغى التردد والتخوف فى عمليات التطوير والتغيير.

وفى هذا السياق التاريخى يظل التعليم الأزهرى، محملاً بعبء الماضى رغم ما طرأ عليه من تعديلات، وبخاصة بعد إعادة تشكيله عام ١٩٦١ ليمتد من مجرد ارتباطه بالكتاب وحفظ القرآن الكريم ومن اقتصاره على كليات أصول الدين والشريعة واللغة العربية، إلى بنية من المعاهد الدينية الابتدائية والإعدادية والثانوية وكليات جامعية حديثة، كالطب والهندسة والزراعة والصيدلة والعلوم والطبيعية والعلوم الإنسانية. وما تزال برامجه مثقلة، وفى اضطراب من حيث التوازن والتكامل بين الدراسات الدينية والفقهية من ناحية وبين الدراسات الأكاديمية الحديثة والمتخصصة، فضلا عن شيوع طرق التدريس التقليدية. كذلك تأثير كبير من العوامل السياسية والبيروقراطية التى تدخلت فى مسيرة نظام التعلم المدنى الحديث.

أما نظام التعليم المدنى الحديث فقد تعرض منذ نشأته فى أوائل القرن التاسع عشر للتسيس وهيمنة الحاكم منذ نشأته كجزء من سياسة محمد على فى تكوين الجيش وتأسيس الدولة، ومتصلا بسياسة من خلفه من حكام الأسرة العلوية : تفتح المدارس ثم تغلق، ثم تأتى أبهة الخديوى وبذخه ليفتتح المدارس لكى تظهر مصر على أنها قطعة من أوروبا، أى أن طموحات الحاكم كانت وراء الاهتمام أو الإهمال لنظام التعليم.

ومع الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ بدأ فرض المصروفات فى التعليم الذى كان مجانياً حتى ذلك الوقت، واقتصر رواده على أبناء الطبقة العليا وبخاصة من كبار الملاك الزراعيين وأصحاب المصانع الكبيرة، واستهدف تخريج موظفين لخدمة جهاز الدولة وبيروقراطيتها. واحتدم الصراع بين سلطة الاحتلال وبين الحركة الوطنية التى كان شعارها الاستقلال التام وإجلاء المحتل، وكانت سياسة التعليم ساحة من ساحات هذا الصراع، بين التوسع فى التعليم وتضييقه، وبين الاهتمام بالكتاتيب وبين الاقتصار على نظام المدارس وحركة إنشاء الجامعة الأهلية التى تكللت بالنجاح عام ١٩٠٨.

وفى جميع الأحوال ظل التعليم الحكومى تعليماً طبقياً وإلى جانبه التعليم الأجنبى، ولم يتجه إلى التعليم الشعبى الرسمى إلا بعد إعلان الاستقلال الذاتى عام ١٩٢٣.

ومع قانون ١٩٢٤ الذى استهدف تعميم التعليم الإلزامى فى مختلف أنحاء المملكة المصرية، جاء مفهوم تعليم الفقراء تعليماً محدوداً مغلقاً لا يتصل بمراحل ومدارس التعليم الحديث. وبذلك برز تقسيم التعليم إلى مسار للفقراء وآخر للأغنياء مع أبناء الطبقة الوسطى العليا حتى مستوى الجامعة التى أصبحت مؤسسة رسمية باسم الجامعة المصرية عام ١٩٢٥. وتولى مهمات التعليم الإلزامى مجالس المديريات بينما

تولت وزارة المعارف العمومية شئون المدارس الابتدائية والثانوية والجامعة. وظل التعليم الأزهرى مجانياً يلتحق به أبناء الفقراء من الفلاحين وسكان الأحياء الشعبية فى الحواضر، فيما عرف باسم القسم العام فى صحن الأزهر ومشايخه وأعمدته الدراسية، إلى جانب الكليات الثلاث التى سبق الإشارة إليها.

ومع تداعيات ثورة ١٩١٩ والاستقلال الذاتى ونمو الطبقة الوسطى من الموظفين والمهنيين خريجى المدارس الحكومية والجامعة، ومع قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٤) التحمت قضايا الاستقلال بالقضايا الاجتماعية، كما تمثل ذلك فى أوضح صوره بمطالبة بعض نواب البرلمان بتحديد الملكية الزراعية. ومن تلك العلاقات البارزة فى التعليم كتاب طه حسين (مستقبل الثقافة فى مصر) الذى صدر عام ١٩٣٨ والذى دعا من خلاله إلى أن يكون التعليم مباحاً للجميع كالماء والهواء إلى جانب الدعوة إلى التغلب على ثنائية التفكير المتولدة من التباين فى نتاج كل من التعليم الأزهرى والتعلم المدنى الحديث. وقد نجم عن تلك المطالب الاجتماعية صدور قانون مجانية التعليم الابتدائى عام ١٩٣٤، وقانون محو الأمية والثقافة الشعبية عام ١٩٤٤، ثم قانون مجانية التعليم الثانوى عام ١٩٥١. كما تم إرسال أعداد كبير من خريجى الجامعة المصرية (الملك فؤاد الأول) فى بعثات علمية للتخصص فى مختلف ميادين المعرفة فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد واجهت تلك القوانين فى صدورها وتطبيقها مقاومة من هيمنة السلطة الحاكمة ومن القوى الاجتماعية مالكة الثروة والمواقع التشريعية. فلم يتم مشروع توحيد التعليم فى المرحلة الابتدائية فى مدرسة واحدة مشتركة تجمع المدرسة الإلزامية والابتدائية إلا فى عام ١٩٥٣. كذلك أجهض قانون مكافحة الأمية، ولم يتم العمل على تنفيذه حسبما أوردته نصوص القانون بفعل قوى الرجعية، كما تم تدخل السلطة فى شئون الجامعة وحرمانها من استقلال فكرها وإداراتها متمثلاً فى فصل طه حسين عن عمادة الكلية لأسباب حزبية.

ومع مرحلة الثورة الناصرية، يلحظ المتأمل لمجمل المسيرة التعليمية فيها ما اتسمت به من اصطناع أساليب التعبئة والحشد للموارد الاقتصادية والموارد البشرية الفكرية، شباباً وجماهير، ومن سيادة التنميط الفكرى بشعارات السلطة فى المناهج والكتب المدرسية والجامعية ومقررات الاشتراكية والقومية العربية والتربية العسكرية. وقد أسهمت عوامل الضبط والربط والالتزام الصارم فى التضييق على حرية الرأى والتعبير، سواء لدى المعلمين من خلال انتخاب وزير التربية والتعليم نقيباً للمعلمين، ونتيجة لتأسيس الحرس الجامعى فى حرم الكليات عام ١٩٥٤، مما أشاع مناخ الخوف والقهر، مؤديا إلى شيوع ثقافة الصمت فى الجامعات وبين كثير من المثقفين.

والواقع أن نظام التعليم كان من بين أفعل الوسائط فى صياغة الفكر والمشاعر والقيم فى تلك الفترة الناصرية. هذا إلى جانب أجهزة الإعلام الأخرى، وبخاصة البرامج التليفزيونية التى اقتحمت فضاء الإعلام المصرى لأول مرة خلال تلك الحقبة.

ومع الأثر الكبير الذى أتاحه التوسع فى فرص التعلم، وما أتاحته من حراك اجتماعى غير مسبوق، إلا أن مقابلة الأعداد الغفيرة صاحبة الحق فى طلب التعليم والاطراد فى معدلات النمو الطبيعى للسكان لم يواكبها توسع يتناسب معها فيما يتعلق بالبنية الأساسية من مبان وتجهيزات وبخاصة بعد حرب ١٩٦٧، مما أدى إلى بدايات ظاهرة تكدس الفصول والتى ما يزال يعانى منها التعليم المصرى فى مختلف مراحله حتى الآن.

ونأتى أخيراً إلى التحول السياسى والاقتصادى منذ عام ١٩٧٤، من نهج اليسار إلى نهج اليمين الرأسمالى، فيما عرف بسياسة الانفتاح. وقد تطورت سياسات الانفتاح وقوانين تشجيع القطاع الخاص المصرى والعربى والأجنبى، وما تبعها من تقلص دور القطاع العام ثم إلى مشروعات بيعه فيما عرف بالإصلاح الهيكلى للاقتصاد ومشروعات الخصخصة. وقد تزامنت تلك التوجهات مع ظاهرة العولمة وما ارتبط بها

. سبباً ونتيجة . من المتغيرات العلمية والتكنولوجية والاتصالية والمعلوماتية، ومن قانون السوق العالمية وثقافتها وتداعياتها فى مسئوليات الدولة وقيم المجتمع.

هذا إلى ظهور طبقة رجال الأعمال، وازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء وما يمتلكونه من ثروة أو حيازة لتكنولوجيات المعرفة وأساليب الاتصال الإلكترونى.
وقد عززت تيارات العولمة الاتجاه الذى بدأ مع سياسات الانفتاح، طموحات الاستثمار الخاص فى التعليم وفى غيره من الخدمات، مع الضغوط الاقتصادية والمالية التى حَّدت من دور الدولة فى الدعم المناسب للتوسع فى التعليم، رغم ما وفرته من موارد لم تعد تتكافأ مع حجم مشكلاته وطموحاته.

كذلك تضخم التعليم الخاص نتيجة التوسع فى مدارس اللغات المصرية وفى المدارس الأجنبية بمصروفاتها الباهظة، واتسعت فجوة التمايز بين من يملكون ومن لا يملكون. وفى الوقت ذاته فتحت سوق العمل أبوابها لخريجى تلك المدارس والجامعة الأمريكية. ومع عدم التزام الدولة بتعيين الخريجين كما كان خلال الخمسينيات والستينيات، بدأت تتفاقم مشكلة البطالة بين خريجى المدارس والجامعات الرسمية.

من أعباء التاريخ :

والخلاصة أن نظام تعليمنا قد ترسبت فيه من عبء التاريخ مجموعة من الإشكاليات التى تتطلب الحوار والحسم لأطرافها الإيجابية، لكى نضمن النجاح فى التعلم التكنولوجى للمستقبل. ومن تلك الإشكاليات المتعارضة :

١- بين قيم تربية الحرية والاستقلالية والديمقراطية وبين التوجهات السياسية الحزبية الضيقة وتنميط الشخصية والتعبئة السياسية.

٢- بين قيم التنمية البشرية، وقيم النمو الاقتصادى فى تنافسها على الموارد والأولويات.

٣- بين الطلب المجتمعى المتزايد فى مقابل مواجهته بعدم التوسع فى المبانى والتجهيزات وحشر الطلاب.

٤- بين توظيف التعليم وقدراته ومهاراته لزيادة الإنتاج والإنتاجية وبين دوره فى مجرد الحراك الاجتماعى وزيادة الاستهلاك.

٥- بين المناهج وطرق التدريس والتعليم الذاتى والتركيز على تنمية عمليات التفكير المنظومى الناقد والمبدع وبين الكتب المقررة والامتحانات المعتمدة على التذكر، والاعتماد على المعلم والكتاب مرجعين كافيين للمعرفة.

٦- بين تكافؤ الفرص والتعليم على أساس القدرة والموهبة وبين التعليم على أساس القدرات المالية فى التعليم الخاص والأجنبى، وما ترتب على ذلك من ضيق فرص العمل أمام خريجى التعليم الرسمى.

٧- بين الاهتمام بتكوين الإنسان الكلى، عقلا ووجداناً وبدنا وفيها ومهارات، وبين تكوين الإنسان الجزئى فى الاقتصار على مجال المعرفة والمعلومات.

٨- بين اختبار القيادات التعليمية على أساس الكفاءة وبين الاختيار على أساس الأقدمية أو إجادة الإجراءات البيروقراطية.

تعليم المستقبل وتحدياته :

ويواجه تعليم المستقبل إلى جانب أعباء الماضى جملة من التحديات فى عالم اليوم والغد، سواء فى المجال المعرفى أو الاجتماعى أو الاقتصادى. فمن الناحية المعرفية ظهرت مفاهيم وقضايا وقوانين ونظريات جديدة أدت إلى :

١- ضرورة تنمية أنماط جديدة ومتجددة من عمليات التفكير، مما أشار إليه د. نبيل على فى كتابه الرائع (الثقافة العربية وعصر المعلوماتية) وتحولها من صورها الراهنة إلى أنماط فكر جديد، ينتقل بالمتعلم من التفكير التقليدى القياسى والتذكرى إلى الفكر الابتكارى. وتتطلب هذه النقلة أيضا تحولات فى مكونات الفكر الابتكارى الإبداعى من فكر استسلامى ومن فكر تجزيئى إلى فكر

منظومى، ومن فكر ماضوى إلى فكر استشرافى مستقبلى، ومن فكر سلبى إلى فكر مبادر، ومن فكر فردى إلى فكر جماعى، إلى غير ذلك من النقلات وصولا إلى التفكير الإبداعى الابتكارى.

٢- الاهتمام بالفكر النقدى فى استقبال ذلك الزخم المتواصل من المعلومات على شبكة الإنترنت، بما فيها من معلومات دعائية وتجارية ولا أخلاقية، ومن أحكام وقيم اجتماعية وسياسية متلاطمة ومتصارعة. ومن ثم يتوجب تنمية التفكير النقدى ومعايير الاختيار والحكم على ما تعج به شبكات المعلوماتية من سيل المعارف والأخبار والأحكام.

٣- أبرزت ثورة المعلوماتية تحولا من التفكير الحداثى إلى ما عرف بتفكير ما بعد الحداثة، أو على الأصح التجاور فى ثنائية بين فكر الثورة الصناعية وفكر مجتمع المعرفة الجديدة والمتجددة، وعالمه الافتراضى. ومن ثم وجدنا أنفسنا فى فضاء فكرى وتداعياته التعليمية المستندة إلى قوانين نيوتن فى تجزئة القضايا والعلوم إلى أجزاء مستقلة للبحث فيها، على أساس العقلانية وقدرة العقل المطلقة فى التعرف على المكونات بعد تفكيكها من كليتها وتقسيمها إلى أجزاء. ويتبع ذلك التعرف على النتائج من الأسباب بطريقة ميكانيكية، أو اقتران حتمى حيث أن لكل نتيجة بصورة قطعية. هذا فضلا عن أنه من بين مفاهيم منطق الحداثة العلمية أن المعرفة الجديدة تجب المعرفة القديمة، وتغدو المعرفة الأخيرة حقائق مطلقة. أما أصحاب علم ما بعد الحداثة فإنهم يؤكدون كلية الوقائع وسياقاتها وعلاقاتها الداخلية فى رؤية منظومية غير مجزأة، ويتخذون منهج النزعة النسباوية وعدم وجود ثوابت دائمة لا تقبل التنفيذ، وأن الارتباط الميكانيكى المحتوم بين النتائج والأسباب لم يعد قادراً على تفسير المعطيات الطبيعية والاجتماعية التى غدت معقدة غاية التعقيد، ومن ثم ظهر ما عرف باسم (علم التعقيد أو التركيب).

كما أن بعض ظواهر الطبيعة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، تظهر فجأة وبصورة غير متوقعة كأنها زلازل مجتمعية، ولذا أحتل علم المفاجأة Science of surprise والذى يعرف أحياناً باسم نظرية الفوضى أو الشواش Theorey of chaos ، أحتل مكانة بين العلوم تفسيراً لظواهر الحياة المادية والمجتمعية ومع هذا كله أصبح المجتمع وتفسيراته وإمكانات تغيراته وسيناريوهات حركته خاضعة للحقائق الاعتبارية وعلومها من الذكاء الاصطناعى والسوبر كمبيوتر فائق القدرة الذى يعالج مشكلات رياضية معقدة فى دقائق معدودة، فى حين أنه قد عجز عن حلها علماء الرياضة فيما مضى.

٤- وإلى جانب هذه التطورات فى منهجية المعرفة وطرائق التفكير طرحت ثورة المعلوماتية كما هائلا متراكما من المعلومات من خلال الشبكة العالمية (إنترنت) ويقدر أن حجم المتاح من المعلومات حاليا قد نما وبمعدل بليون مرة عما كان عليه عام ١٩٥٠، ويقدر أن ينمو مع عام ٢٠١٠ بمعدل يفوق عشرات مرات حجمه الحالى. ومن ثم تصبح من مهمات التعليم القدرة على التعامل مع عالم المعرفة، اكتسابا وفرزا ونقداً وهضما وإنتاجا. وقد ترتب على نمو المعرفة العلمية والتكنولوجية والاتصالية أن تغير جزء كبير من الفنون الإنتاجية إلى ما عرف بنظام كثيف المعرفة، يعتمد على إنتاج العقل وتكنولوجياته المتجددة والمتقدمة، وتراجع دور رأسمال العينى والنقدى والمواد الخام والأرض والعمالة الكثيفة.

٥- وبذلك أصبحت المعرفة أغلى عناصر الإنتاج وأكثرها فى توليد القيمة المضافة والتى مصدرها شرائح من القوة العاملة ذات تعليم عال ومتطور ومرن للعمل والإنتاج. وأضيف إلى قياس التقدم والتنمية فى المجتمع الحديث الناتج المعرفى ونموه وإمكاناته إلى جانب قياس الناتج القومى الإجمالى من السلع والخدمات. ومع نمو المعرفة وتجددها المتواصل برزت الدعوة إلى التعليم المستمر مدى الحياة غير مقتصر على مرحلة زمنية خلال التمدرس، وإنما هو تعلم لا ينقطع

أثناء العمل ومن مختلف مصادر المعرفة بما فيها التعلم الذاتى من خلال الإنترنت والكتاب والأنشطة الثقافية المختلفة.

٦- ومن ثم فإن مبدأ التعليم للجميع كحد أدنى فى ضوء قدرات وطموحات كل فرد قد ترسخ قاعدة أساسية فى تعليم المستقبل. ويتطلب بالضرورة أن يكون تعليما متميزاً يشحذ إمكانات الفرد، وصولا إلى أقصى ما يمكن أن يبلغه من أجل الصمود والمنافسة فى السوق العالمى. وهو تعلم لا يقتصر على مجرد نقل المعارف والخبرات التى جرت التقاليد المدرسية الحالية على تداولها، حيث أن طلاب اليوم خلقوا لزمان غير زماننا، ويواجهون احتمالات وتحديات مستقبلية مجهولها أكثر من معلومها. ومن ثم فى حاجة إلى قدرات من التفكير والتكييف والتكيف لمختلف المشاكل والمتغيرات الجديدة والمتجددة، وإلى نظرة إلى الأمام وتحسب له، مع الإفادة من تجارب الحاضر والماضى دون اجترارها ودون انغلاق فى معطياتها.

٧- ونود أن نؤكد هنا على قضية التعليم من أجل التميز فى مختلف القدرات والمهارات والدرايات، وكما تبرز أهمية تنمية مختلف أنواع الذكاء التى يتسم بها الطلاب ولها تجليات متنوعة، منها الذكاء اللفظى والرياضى الرقمى، والمنطقى، والحركى، والمكانى، والاجتماعى، والوجدانى. ويدعو بعض التربويين إلى إيجاد مدارس يناط بها صناعة التفوق فى كل من هذه المهارات حيث نعنى عناية خاصة بكل نوع من أنواع الذكاء والقدرات، ضمانا لتكوين طليعة فائقة التميز والقدرات لقيادة المجتمع نحو التقدم والنماء فى مختلف محلات التنمية.

أهداف تعليم المستقبل :

ونختم هذه الورقة بما أورده د. حسين كامل بهاء الدين فيما طرحه فى إحدى أوراقه من تلخيص للأهداف المستقبلية للتعليم باعتبارها موجهات نسعى إلى استمرار الاقتراب من قيمها وتحقيق منجزاتها :

المدرسة :

- "مدرسة جديدة.. تضرب بجذورها إلى أعماق الماضى تسترجع من التاريخ التجارب الناجحة والسير العطرة، وتحيى مسيرة العطاء والتضحية وصور الفداء والوطنية وتعمق الولاء والانتماء، وتحيى الأمل وتبنى ثقة الأجيال القادمة فى القدرة على الإنجاز بناء على ما حققه الآباء والأجداد.
- مدرسة تمتد أطرافها إلى المجتمع ومشاكله وإلى البيئة واحتياجاتها وإلى الإنتاج ومواقعه وإلى البشر وطموحاتهم ومتاعبهم.. مدرسة إحساسها على نبض الرأى العام وقلبها وعقلها مع حياة الناس وآمالهم وطموحاتهم.. مدرسة تمتد قرون استشعارها إلى التقدم وإرهاصاته وإلى المستقبل وانطلاقاته.

المدرس :

- مدرس متطور.. مرشد رحلة سياحية فى العلم والمعرفة.. عامل نشيط فى حوار بناء.. مدير أعمال ناجح محدد للمشاكل ومشارك فى النقاش.. يعرض الرأى ويتقبل الرأى الآخر.. من مالك للحقيقة المطلقة إلى باحث عن الحقيقة النسبية.. من قائد إلى رجل أعمال.. من ملقن إلى وسيط استراتيجى.. من مدرس لمادة إلى عضو نشيط فى عملية التعليم.

المناهج وطرق التدريس :

- مناهج مواكبة للألفية الثالثة.. علوم المستقبل . الكمبيوتر . الرياضة . اللغات . الكيمياء الإحصائية . التكنولوجيا الحيوية . العلوم البيئية". مناهج تركز على مفاتيح المعرفة وطرق البحث.. مناهج تركز على المهارات الحياتية والاتصالية ويكون المستقبل محوراً أساسياً فى كل أنشطتها.
- أساليب تدريس مبتكرة تخاطب كل أنواع الذكاء : الرياضى . المنطقى . اللغات . مكانى فنى . Spatial Conceptual . العلاقة بالغير . التوازن والتوافق النفسى . التوافق الحركى.. وتخاطب كل حواس الطفل وعواطفه بالصورة والإشارة..

بالأغنية والعبارة.. بالموسيقى والرياضة.. بالإثارة والحماس.. بالتشجيع والرعاية.. بالمسرح والأنشطة .. بالحقل والحديقة.. بالمكتبة وقاعات البحوث.. وتستغل كل موارد المعرفة من كتاب وموسوعة وكمبيوتر وآلة موسيقية.. من بحوث ميدانية إلى إطلاع على القاموس وإلى الإنترنت.

الطالب :

- متعلم مدى الحياة، وأضيف إلى ذلك طالب
- منضبط يدرك أن الحرية مسئولية، وأن استثمار الوقت يحتاج إلى تنظيم.
- يحرص على مشاركة أسرته فى عمليات التعليم والتعلم والإرشاد فى الابتعاد عن أقران السوء وعن اللجوء إلى مصادر الإدمان.
- يسعى بجهده الذاتى إلى البحث واكتساب المعرفة من مختلف المصادر.
- يشارك فى الأنشطة الطلابية تنمية لفكره وجسمه ووجدانه، وشخصيته.

دور المجتمع فى انطلاقة التعلم :

لعل من أهم مجالات المشاركة المجتمعية فى انطلاقة التعلم فيما يلى:

- للمجتمع الأكبر دور باعتباره مشاركاً فى العملية التعليمية بطريقة مباشرة وغير مباشرة. فتمويل التعليم مرتبط بإيرادات الموازنة العامة، والتى يمثل القطاع الأكبر منها حصيلة الضريبة العامة على الدخول والممتلكات وأنشطة القطاع الخاص. والوفاء بأمانة سداد الضرائب المستحقة يمثل مشاركة المواطن فى توفير تكلفة التعليم وغيره من قطاعات التنمية، والتهرب من سدادها يعتبر إهداراً لمسئولية المشاركة الحقيقية والإيجابية.
- كذلك ينبغى أن تقوم المؤسسات والمنظمات الرسمية والأهلية بدور هام فى دعم عمليات التطوير الرشيد للمنظومة التعليمية، وفى مقاومة أصحاب المصالح المكتسبة أو القانعين بعادات القصور الذاتى، وأصحاب الأفكار المتطرفة، أو

القائلين بأنه ليس فى الإمكان أحسن مما هو كائن. وهنا يقع دور أجهزة الإعلام والأحزاب والجمعيات العلمية ومؤسسات الثقافة. ومنظمات المجتمع المدنى المتطورة فى تأييد حركة التطوير وذلك بتوضيح أهدافها واحتياجاتها ونتائجها على مستقبل الوطن والمواطن.

* * *